الفرنسيون فى صعيد مصر
المواجهة المالية ١٧٩٨-١٨٠١

عرض
د. عبد المنعم إبراهيم الجميعى
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

أحمد إبراهيم، ناصر.

الفرنسيون فى صعيد مصر: المواجهة المالية ١٧٨٩ -١٨٠١/ تأليف ناصر أحمد إبراهيم . ـ [القاهرة] : دار الكتب والوثائق القومية، ٢٠٠٥. ٢٧٨ ص ؛ ٢٩سم. ـ (سلسلة مصر النهضة)

مؤلف هذا الكتاب هو د.ناصر أحمد إبراهيم، وله أعمال منشورة منها مقالات: «الكوادر الفرنسية ودورها فى الرقابة على الحسابات المالية (١٧٩٨-١٨٠١)» و«نظام الالتزام فى فكر الحملة الفرنسية» و«شهادة تاريخية مؤجلة للضابط الفرنسى هويه» و«الفرنسيون ونظام الالتزام (١٧٩٨ -١٨٠١)» L'émir Mamelouke et Le général Française La Histoire de la principauté de Girga á travers la Correspondance de Murad Bey' ، «الأزمات الاجتماعية فى مصر فى القرن السابع عشر» كما شارك فى تحقيق كتاب.

«الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي» كما أشرف على تحرير مجموعة من الكتب وترجمة كتاب.

«الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر».

الكتاب الذي نعرض له يعد من أفضل الكتب التى أضيفت إلى المكتبة التاريخية المصرية فى عام ٢٠٠٥م؛ خاصة وأن صاحبه أعتمد فى كل فصل من فصوله على مجموعة كبيرة من الوثائق الأصلية سواء الموجودة فى أرشيف الوثائق بمصر أو فرنسا، كما أنه عالج فيه موضوعه بشكل علمي يلاحظ فيه حسن التعليل والتدليل، يضاف إلى ذلك أنه يمعن النظر دائما فى استخدام المادة العلمية دون أن يتعجل القفز إلى الاستنتاجات.

والكتاب فى الأصل عبارة عن رسالة دكتوراه حصل عليها المؤلف فى عام ٢٠٠٣ من كلية الآداب جامعة القاهرة قسم التاريخ تحت إشراف المؤرخ الكبير الدكتور رؤوف عباس.

والمؤلف ناصر إبراهيم فهو كما عهدناه من الباحثين الشبان الجادين الذين ارتبطوا فى دراساتهم بتاريخ مصر الاجتماعى خاصة فى فترة الحملة الفرنسية على مصر، والذى يميزه فى هذا المضمار أنه درس اللغة الفرنسية دراسة مستفيضة عن طريق دورات مكثفة بعضها فى مصر والأخرى فى فرنسا.

وللمؤلف غير هذا الكتاب دراسات أخرى نذكر منها: «نظام الالتزام فى فكر الحملة الفرنسية»، «وشهادة تاريخية مؤجلة للضابط الفرنسى هويه»، «والفرنسيون ونظام الالتزام» «والكوادر الفرنسية ودورها فى الرقابة على الحسابات المالية ١٧٩٨- ١٨٠١» وإلى جانب ذلك فإن نشاطه العلمى متعدد الجوانب حيث يشمل ـ بجانب التأليف ـ الترجمة، والتحقيق، والتحرير. فقد قام المؤلف بترجمة كتاب «الحرفيون والتجار فى القاهرة فى القرن الثامن عشر» لمؤلفه «اندريه ريمون» وذلك بالاشتراك مع الباحثة «بآتي جمال الدين» كما قام بتحقيق مخطوط «الأوامر والمكاتبات الصادرة من عزيز مصر محمد علي» بالاشتراك مع آخرين وإلى جانب ذلك فإنه يقوم بدور مهم فى تنظيم سيمنار التاريخ العثمانى للباحثين الشباب الذى ينعقد شهريا بمقر الجمعية المصرية للدراسات التاريخية.

والجديد فى هذا الكتاب أنه لم يركز كسابقيه من الكتب ـ التى تطرقت للحملة ومقاومة المصريين لها ـ بل الجديد فيه أنه يسلط الضوء على أحوال مصر المالية فى منطقة الوجه القبلى خلال فترة الحملة، وعجزها عن الوفاء بالتزامات ومتطلبات الجيش الفرنسى الذى كان قد فقد خطوط إمداداته بفرنسا بعد تحطيم أسطوله الحربى فى أبى قير مما تسبب له فى حصار اقتصادى خانق، وأزمة مالية كبيرة.

ويتكون الكتاب من خمسة فصول وخاتمة بالإضافة إلى مجموعة من الملاحق لبعض الوثائق الهامة التى استعان بها الباحث خلال كتابة موضوعه.

ويشرح الفصل الأول المعنون «الفرنسيون ونظام الالتزام» الإطار العام الذى رتبت من خلاله الظروف المالية لجيش الشرق، والأسباب التى دفعت الفرنسيون إلى مسايرة نظام الالتزام وكوادره القديمة خاصة وأنهم شعروا بأن الالتزام ليس مجرد نظام مالى فحسب، ولكنه نظام اقتصادى واجتماعى يضرب بجذوره لسنوات عديدة، وترتبط به مصالح فئات اجتماعية متعددة، هذا بالإضافة إلى اعتماد المؤسسات الدينية على عوائده ومن هنا حرصت الإدارة الفرنسية على عدم المساس به خاصة بعد تحطيم الأسطول الفرنسى فى أبى قير، واستمرار حصار الأسطول الإنجليزي للشواطىء المصرية، وخشية من توسيع إصطدام الجيش الفرنسى بأصحاب المصلحة فى الإبقاء على هذا النظام مما أدى إلى إقرار نظام الالتزام كإطار عام ينتظم من خلاله مجمل السياسية المالية لسنوات الاحتلال، وجعل القيادة الفرنسية على علاقة مباشرة مع معظم قرى صعيد مصر.

وأوضح الفصل الثانى المعنون «إدارة الجباية بقرى الجمهور» أن الفرنسيين لم يكن لديهم تصور واضح لإدارة هذه القرى بالشكل الذى له السيطرة على الموارد الخراجية التى كانت تعطى للملتزمين

القدامى، كما لم يكن لديهم القدرة على إجبار الممولين للضرائب على للتجاوب مع السلطات الفرنسية، وأنه نتيجة لفشلهم فى البحث عن وسطاء جدد ـ حيث كان الأهالى لا يزالوا متتنعين بإمكانية عودة المماليك إلى السلطة فقد اضطر الفرنسيون إلى الاعتماد على مشايخ القرى وإجبارهم على تحمل مسئولية الجباية بشكل كامل فى فترة كانت أمور معظم أقاليم الصعيد مضطربة وغير مستقرة مما أدى إلى بروز دور مشايخ القرى كطبقة مهمة يمكن الاعتماد عليها فى جباية الضرائب وحفظ الأمن، وإلى اتصالهم المباشرة بسلطات الاحتلال الفرنسى حيث عملوا كمندوبين رسميين لهذه السلطات مما أدى إلى انحسار مهمة كبار الملتزمين من الأمراء المماليك وعلى الرغم من ذلك فإن الأمور لم تسر كما أرادها الفرنسيون وذلك لعدم استقرار الأمن فى معظم أقاليم الصعيد، واستمرار «حرب العصابات» التى جرت حوادثها فى حقول الفلاحين مما أدى فى أحوال كثيرة إلى تعطل نظام الجباية، وتراكم متأخرات الضرائب، ومن ثم حرمان الخزانة العامة من الإيرادات التى كان الجيش الفرنسى فى أمس الحاجة إليها، وعدم القدرة على تغطية النفقات الضرورية له مما أدى إلى قيام الفرنسيين بفرض ضرائب أخرى استثنائية، واستحداث ضرائب غير عادية وزاد من حالات الضيق من الحكم الفرنسى وجعل علاقته بالأهالى بعيدة عن التقارب أو التواصل الحقيقى. وتناول الفصل الثالث المعنون «إدارة الجباية بقرى الرعاية» مدى الصعوبة التى واجهها الاحتلال الفرنسى فى حث الملتزمين على التجاوب فى دفع الضرائب، ومدى المخاوف التى كانت تختلج فى صدور الملتزمين من جراء رفض الفرنسيين الإفراج عن حصص الالتزام فى الوقت الذى زاد فيه مصادرتهم لكل قرى المماليك.

كما يتعرض هذا الفصل لمضمون العلاقة التى ربطت الملتزمين بالإدارة المالية، والتى اتضح منها صعوبة تجاوب صعيد مصر مع الإدارة التى لم تستطع تحقيق سيطرة فعلية على جميع الموارد الضريبية مما انعكس أثره فى تفاقم الأزمة المالية إلى حد أدى إلى عجز الخزانة عن تأمين الاحتياجات الضرورية للجيش، واضطر الفرنسيون فى نهاية الأمر إلى الإطاحة بالنظام المالى المتبع، وإدخال تغيير جذرى يحقق له السيطرة على زمام الأمور.

وإلى جانب ذلك فقد تعرض هذا الفصل إلى دور الأفندية المسئولين عن تنظيم حسابات الجيش، ومدى تلاقى مصالحهم مع مصالح المباشرين الأقباط فى التكتم الشديد على أسرار النظام المالى وبسبب ذلك وجد الفرنسيون أنفسهم يخوضون جولات صعبة فى محاولة لاستكشاف عالم الروزنامه الحسابى بهدف تنمية الملتزمين جانبا، وتركيز الملكية فى أيديهم، وتحرير النظام المالى من قبضة الجباه المحليين.

ويشرح الفصل الرابع المعنون «المباشرون الأقباط وإدارة الجباية» التنظيم الذى ضم هذه الجماعة، ودورها فى إدارة نظام الجباية، ومدى تطور العلاقة بينها وبين المسئولين الفرنسيين، ورصد مواطن الاحتكاك والإصطدامات المتتالية وعلاقتها بتطور الوضع السياسى لسلطات الاحتلال الفرنسى أمام الإنجليز والأتراك.

عروض موقعة ـــ

وإلى جانب ذلك فقد ألقى هذا الفصل الضوء على أن دور الأقباط فى إدارة الجباية خلال فترات الاحتلال الفرنسى كان دورا محوريا، حيث كان لديهم مقدرات تسيير العمل فى دولاب الإدارة المالية بسبب احتكارهم المعرفى لكل المعلومات المتعلقة بالنظام الضريبى مما مثل تحديا للإدارة الفرنسية.

أما الفصل الخامس والأخير والمعنون «الكوادر الفرنسية ودورها فى الرقابة على الحسابات المالية» فقد تطرق إلى فشل هذه الكوادر فى تحجيم دور احتكار الأقباط فى إدارة الجباية، والإحلال محلهم، نظرا لخبرتهم العميقة فى هذا العمل، خاصة وأن الفرنسيين لم يجدوا أى مصادر للمعلومات الخاصة بمصادر الإيرادات سوى فى القوائم القبطية، مما اضطرهم إلى مواصلة الاعتماد على المباشرين الأقباط بالشكل الذى جعل مالية الجيش الفرنسى تتعرض لفجوة عميقة بين الإيرادات والمصروفات على نحو مستمر مما شكلَ تحديا كبيرا لقدره هذه السلطات على الاستمرار، وساعد فى النهاية على سرعة الاعتقاد بفشل استمرار بقاء الاحتلال الفرنسى لمصر.

وبالنسبة للخاتمة والتى تضمنت أهم النتائج التى توصلت إليها هذه الدراسة، فقد اتضح منها أن الفرنسيين لم يواجهوا حصارا اقتصاديا من الأسطول الإنجليزي الرابض أمام الموانىء المصرية فحسب بل واجهوا حصارا اقتصاديا داخليا أيضا حيث حجب عنهم المباشرون الأقباط الإحصائيات الدقيقة لمصادر الرسوم الضريبية.

وإلى جانب ذلك فقد اتضح من الدراسة أن الاقتصاد الفرنسى كان يعانى خلال الحملة من أزمة اقتصادية طاحنة أعاقت خطوط تموين قوات الحملة. كل ذلك دفع الفرنسيين إلى مواجهة المباشرين الأقباط لوقف احتكارهم للأنظمة الحسابية نظرا لما يمتلكونة من معرفة دقيقة بمصادر الإيرادات مما أدى إلى إحكام الخناق على مالية جيش الشرق، واستبعاد المشروع الفرنسى لضم مصر إلى أملاك فرنسا، وفشل مشروع بناء مستعمرة فرنسية، واضطرار سلطات الاحتلال الفرنسى إلى التفكير فى إلغاء نظام الالتزام، ولكن ذلك جاء متأخرا حيث تعقدت الأمور بالهجوم الإنجليزي العثمانى على مصر لإخراج الحملة منها.

وبعد خروج الحملة واستعادة السيطرة العثمانية على مصر، حاول العثمانيون تعميم سيطرتهم على أمور البلاد المالية ولكنهم لاقوا صعوبات جمة حتى جاء محمد على وتمكن من القضاء على المماليك وإلغاء نظام الالتزام.

وفى النهاية يمكن القول أن هذه الدراسة تسد فراغا مهما فى الدراسات الخاصة بالحملة الفرنسية، كما تأتى أهميتها - كما يذكر الدكتور رؤوف عباس فى تقديمه للكتاب - فى أنها تقدم تأصيلا لظروف الحملة الفرنسية، وتشخيصا لإستجابة المجتمع المصرى لما كانت تمثله من تحديات، فقد كانت هذه الحملة بمثابة الزلزال الذى هز مصر هزا عنيفا، وأدى إلى صحوة برزت بعد ذلك فى ظهور الوعى القومى وأثره الواضح فى تولية محمد على حكم مصر بناء على رغبة شعبية فى عام ١٨٠٥م.